يعد التعليم أساس نهضة الأمم وتقدمها، كما يعد المعيار الأول فى التعرف على ارتفاع مستوى الشعوب، والاستعمار كما هو معروف كان اهتمامه الأول محاربة التعليم فى البلاد الخاضعة له، اعترافا منه بأنه العامل الأساس فى نشر الوعى القومى فى المجتمع، وقد ظهر ذلك، واضحا أثناء فترة الاحتلال البريطانى لمصر عندما عملت سلطات الاحتلال على تخفيض ميزانية التعليم وجعله باللغة الإنجليزية ومصروفات عالية، وتعيين مستشار إنجليزى فى نظارة المعارف العمومية لتوجيه التعليم بشكل لا يتعارض مع السياسة البريطانية.

وبطبيعة الحال أدت سياسة نجلزة التعليم المصرى إلى قلة أعداد المصريين المتعلمين خاصة إبان الهيمنة التامة لبريطانيا على مصر، وبجانب التعليم كان لابد من الجانب التشريعى الذى يهتم بسن القوانين الخاصة بنشره ورفع مستواه، لتحقيق الهدف المنشود من العملية التعليمية.

وبعد صدور دستور ١٩٢٣، الذى نصت مادته (التاسعة عشر) على إلزامية التعليم الأولى ومجانيته لجميع المصريين، واتجاه السياسة نحو توحيد التعليم الابتدائى والتعليم الأولى عام ١٩٤٤، وإقرار المجانية فى التعليم الثانوى، زاد الإقبال على الجامعة فى عهد وزارة طه حسين (١٢ يناير ١٩٥٠- ٢٧ يناير ١٩٥٢)، وتضاعف عدد طلاب جامعتى فؤاد الأول (القاهرة) وفاروق الأول (الإسكندرية) وبعد افتتاح جامعة إبراهيم (عين شمس) علم ١٩٥٠، مما كان له أكبر الأثر فى التحاق عدد كبير من أبناء الشعب المصرى بالتعليم العالى.

* وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى أنه قد سبق أن تناول كثير من الباحثين الفترة من ١٩٢٤إلى ١٩٥٢ بالدراسة والتحليل فيما يخص النواحى السياسية، ولكن هذه الدارسة انفردت ببحث قضية التعليم ودور البرلمان فى تناولها بكافة أركانها.

ولما كانت هناك بعض الدراسات التى تناولت قضايا التعليم فى العصرين المملوكى والعثمانى،منها ما كتبه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والدكتور منير عطا الله سليمان عن تاريخ التعليم فى مصر بوجه عام، كذلك ما كتبه الدكتور جرجس سلامة، والدكتور محمد أبو الإسعاد عن تاريخ التعليم فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٢٢)، وما كتبة الدكتور رشوان محمود جاب الله عن تاريخ التعليم العام فى مصر.

لذلك أصبحت الحاجة ملحة لمثل هذه الدراسة التى بين أيدينا، ومن أهم أسباب اختيار الموضوع.

أولاً : عدم تناول الباحثين موضوع قضايا التعليم فى البرلمان من قبل.

ثانياً : كثرة الأحداث السياسية وتشابكها فى هذه الفترة فجاءت الدراسة لتوضح مدى انعكاس هذه الأحداث على التعليم ثم العكس.

ثالثاً : إبراز دور البرلمان المصرى فى تلك الحقبة، واللجان التى تشكلت لبحث القوانين الخاصة بالتعليم، مع التركيز على دور أعضاء البرلمان بمختلف انتماء اتهم الحزبية للنهوض به، ونشره بين أبناء الشعب.

* وتنقسم الدراسة إلى ستة فصول مسبوقة بفصل تمهيدى يتناول قضايا التعليم فى الهيئات النيابية المصرية قبل عام ١٩٢٤ (١٨٦٦- ١٩١٤) ممثلة فى مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، والجمعية التشريعية.

* **الفصل الأول : التعليم ما قبل الإلزامى**

ويشمل نشأة تعليم رياض الأطفال، والقواعد الخاصة به ودور البرلمان بمجلسيه فى النهوض به.

* **الفصل الثانى : التعليم الإلزامى**

ويتناول بداية ظهور هذا التعليم وشروط القبول به، ودور البرلمان فى النهوض به، ومناقشات الأعضاء فى القوانين الخاصة بهذا التعليم.

* **الفصل الثالث : التعليم الثانوى**

ويناقش نشأة المدارس الثانوية التى كانت موجودة قبل هذه الفترة، ودور أعضاء البرلمان فى مناقشة القوانين الخاصة بهذا التعليم، وتعديلها ودور اللجان المختلفة فى ذلك.

* **الفصل الرابع : التعليم العالى :**

ويعالج بدايات التفكير فى إنشاء الجامعة المصرية، وتحويلها إلى جامعة حكومية، وكذا القواعد التعليمية الخاصة بالقبول بالجامعة وإبراز دور أعضاء البرلمان ولجان التعليم المختلفة فى مناقشات القوانين الخاصة بهذا التعليم، وتعديلاتها المختلفة.

* **الفصل الخامس: التعليم الحر**

ويوضح بداية ظهور هذا التعليم والأسباب التى أدت إلى ذلك، ودور البرلمان فى النهوض به، مع بيان دور الجمعيات الأهلية فى رفع مستواه.

* **الفصل السادس : التعليم الأزهرى :**

ويتبع تطور التعليم فى الجامع الأزهر بداية من الازدواجية التعليمية فى ذلك الوقت حتى أصبح جامعة مستقلة بذاتها، ودور البرلمان فى النهوض بهذا التعليم، مع التركيز على مناقشات الأعضاء فى التشريعات الخاصة به للوصول إلى المستوى اللائق.

* **أما الخاتمة فتناولت خلاصة نتائج الدراسة.**

ولقد تنوعت المصادر المراجع التى اعتمدت عليها الدراسة،منها الوثائق العربية غير المنشورة، وتشمل محفوظات عابدين،والوثائق العربية المنشورة وتضم محاضر جلسات الجامعة المصرية، ومضابط مجلس شورى القوانين، ومضابط جلسات الجمعية العمومية، ومضابط جلسات الجمعية التشريعية، بالإضافة إلى مضابط جلسات البرلمان المصرى بمجلسيه النواب والشيوخ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى بعض التقارير الخاصة بالسياسة العامة للتعليم فى مصر عام ١٩٣٧ – ١٩٣٨، وتقرير عن التعلم الحر عام ١٩٤٩، وبعض المؤتمرات الخاصة بالتعليم، أما بالنسبة للوثائق الأجنبية المنشورة فإنها اشتملت على بعض التقارير الخاصة بإنشاء الجامعة المصرية، كذلك فإنه من المصادر الأساسية التى اعتمدت عليها الدراسة الدوريات المتخصصة خلال هذه الفترة، والدوريات العامة التى عكست ردود أفعال المجتمع وأجهزة الرأى تجاه القوانين التعليمية المختلفة، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على العديد من الرسائل العلمية والمراجع العربية والأجنبية.

* وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم فى نجاح هذا البحث، وفى مقدمتهم الأستاذة الأم لطيفة محمد سالم سلمها الله من كل سوء ومتعها بالصحة والعافية، وجعلها ذخرا للعلم والعلماء، كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى الأستاذ الدكتور حماده إسماعيل على ما قدمه من مساعدات طوال فترة البحث، وكانت معاملته معاملة الأخ الأكبر لأخيه الأصغر ولم يشعرنى قط بشعور الطالب جزاه الله كل خير كما أبعث بشكرى الخاص إلى الأستاذ الإنسان الدكتور يونان لبيب رزق فقد منحنى+ فرصة الإطلاع على بعض المراجع الأجنبية التى ساهمت بقدر كبير فى اتمام هذه الدراسة.

كما أشكر كل من العاملين بدار الوثائق القومية، ومركز الدراسات البرلمانية بمجلس الشعب، ومتحف التعليم، والجمعية التاريخية، ودار الكتب المصرية لما قدموه من مساعدات لإتمام هذا البحث.

وفي النهاية

إن كنت قد أصبت ... فذاك رجائي من الكريم
وإن كنت قد أخطأت ... فإني بشر أين أكون من المعصوم

والله ولي التوفيق